وجهة نظر تحليلية يعرضها جيفري وايت زميل للشؤون الدفاعية في «معهد واشنطن» والضابط السابق لشؤون الاستخبارات العسكرية

6 طرق يمكن لـ «حماس» أن تحد بها من عدد الضحايا المدنيين في غزة

لطالما تجنبت «حماس»، التي هي حكومة الامر الواقع في غزة، اتخاذ تدابير أساسية لحماية السكان المدنيين في زمن الحرب، على الرغم من سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين في النزاعات الثلاثة التي نشبت مع إسرائيل منذ عام 2009. ويُشير استعداد الحركة لتقبل هذا العدد الكبير من الضحايا إلى أن ذلك يشكل جزءاً من استراتيجيتها السياسية والعسكرية. فعندما يُستخدم المدنيون كدروع بشرية، فهم يوفرون بذلك غطاء لأنشطة «حماس» العسكرية، كما أن الضحايا الذين يسقطون جراء ذلك يخدمون مصالح الحركة في الدعاية. وباختصار، تتصرف «حماس» أشبه بجماعة تقاتل تمرداً في حرب عصابات بدلاً من تصرفها بصورة تشابه حكومة مسؤولة عن سلامة مواطنيها.

وقد رأى البعض أن قطاع غزة صغير جداً وإسرائيل قوية جدا بالنسبة لـ «حماس» من أن تتمكن شن عمليات عسكرية [ضدها] بطريقة لا تعرض المدنيين [في غزة] للخطر. بيد، تبرز ستة إجراءات على الأقل يمكن للحركة أن تحد من خلالها من وقوع هذه الأعداد من الضحايا. وفيما يلي عرض لهذه الإجراءات، المدرجة تقريباً وفق درجة تاثيرها، على الرغم من أنه من غير المرجح أن تتخذ «حماس» أي منها.

إبعاد الأسلحة والمقاتلين عن المناطق المكتظة بالمباني

يمكن لـ «حماس» أن تبعد قواتها عن المناطق المكتظة بالسكان، على الأقل خلال أوقات الحرب. فإذا أدركت إسرائيل أن الحركة لا تطلق النار من داخل المباني المدنية أو بالقرب منها أو تستخدمها لأغراض عسكرية أخرى، فإنها لا تملك أي دافع لمهاجمتها، بل على العكس تماماً نظراً إلى الكلفة السياسية التي تكبدتها إسرائيل بسبب سقوط ضحايا من المدنيين. فمحيط غزة يشمل عِدّة مناطق مفتوحة وأخرى تحتضن عدداً قليلاً من السكان؛ ولا تعكس جميع مناطق القطاع التعريف النموذجي له باعتباره إحدى أكثر المناطق السكانية كثافة في العالم. على سبيل المثال، بدلاً من تركيز قاذفات صواريخ في بلدة بيت لاهيا في شمال غزة المكتظة بالسكان، بإمكان «حماس» نقل بعضها على الأقل إلى منطقة مفتوحة بين بيت لاهيا والحدود. وبالمثل، بدلاً من أن تركز الحركة مواقعها الدفاعية في المناطق الرئيسية المكتظة بالمباني مثل الشجاعية وبيت حانون، يمكنها بناء الدفاعات في مناطق أكثر انفتاحاً باتجاه شرق غزة وشمالها.

ومن شان هذه الخطوات أن تنقل نسبة كبيرة من القتال من المناطق المدنية المكتظة بالسكان إلى أماكن أكثر انفتاحا. فحتى لو بقي السكان في أماكنهم في زمن الحرب، سيتدنى عدد المدنيين الذي يطالهم الخطر إلى حد كبير. وبالتاكيد، ستعرض هذه المنهجية قوات «حماس» لخطر أكبر من جراء النيران الإسرائيلية، ولكن هذه الفكرة مقبولة عموما بين الشعوب المتحضرة وهي تقوم على أن العسكريين يتقبلون مخاطر أكبر في الحرب من تلك التي يتعرض إليها المدنيون. وبطبيعة الحال تتقبل إسرائيل هذا الامر وقد دفعت الثمن في الخسائر العسكرية.

إجلاء المدنيين من الأماكن التي يتم الدفاع عنها

إذا كانت «حماس» ستقاتل من داخل المناطق السكانية بدلاً من المساحات المفتوحة، فيمكنها إجلاء السكان إلى المناطق التي لا قتال فيها. ولكن كما تبين خلال هذه الحرب وفي عملية "الرصاص المصبوب" في 2008–2009، فإن «حماس» وجماعات مسلحة اخرى في غزة تنظم بشكل منهجي المناطق المدنية للقتال في الوقت الذي يبقى فيه السكان في اماكنهم.

على سبيل المثال، اظهرت خريطة إسرائيلية حديثة ومصورة لحي الشجاعية وجود أكثر من 300 موقع عسكري في منطقة مساحتها اربعة كيلومترات مربعة تقريباً، ولا تشمل هذه المواقع الألغام والشراك الخداعية، بالإضافة إلى ذلك وفي أعقاب الغارات الإسرائيلية، بيّنت خرائط الأمم المتحدة لهذه المنطقة أن الأضرار تركزت في مناطق كانت «حماس» قد ركزت فيها مواقعها العسكرية. فإذا كانت «حماس» ستقاتل من هذه الأحياء، فلماذا لا تقوم بإجلاء السكان إلى منطقة اكثر امناً؟ وحتى في حال غياب مناطق آمنة تماماً في غزة، تستطيع الحركة أن تجد مناطق أكثر سلماً نسبياً. وعلى أقل تقدير، يجب على «حماس» أن لا تشجع السكان على البقاء في الأحياء التي على وشك أن يندلع فيها القتال، كما فعلت عندما حذر "جيش الدفاع الإسرائيلي" ["الجيش الإسرائيلي"] المدنيين ودعاهم إلى المغادرة.

عدم استخدام المباني المدنية لأغراض عسكرية

استهدفت إسرائيل مئات المباني المدنية أو ألحقت بها الأضرار اثناء عملية "الجرف الصامد"، بما فيها المساجد والمنازل، ومنشآت الأمم المتحدة أيضاً كما افادت التقارير. ووفقا للسلطات الإسرائيلية، تعرضت معظم هذه المباني للاستهداف لأنها تخدم كمنشآت عسكرية، أو بسبب نشاط عسكري كان يتم على مقربة منها. وليس هناك شك بأن «حماس» قامت بتحويل العديد من المباني المدنية إلى مراكز للقيادة العسكرية ومنشآت لتخزين الأسلحة ومواقع قتالية واخرى لإطلاق الصواريخ. وكان يتم إطلاق النار على إسرائيل وقواتها من داخل هذه المباني أو بالقرب منها. فعندما يقصف "الجيش الاسرائيلي" هذه المنشآت، يمكن أن تقع ضحايا في صفوف المدنيين، وهذا بالفعل ما يحدث بغض النظر عن أي احتياطات تتخذها إسرائيل. وفي بعض الحالات، زاد الفلسطينيون من هذا الخطر عبر تجاهل التحذيرات الإسرائيلية بالإخلاء أو حتى من خلال الانتقال إلى المنشآت المستهدفة.

بإمكان «حماس» نقل قواتها وأسلحتها إلى مناطق عسكرية معينة (المقر الرئيسي والثكنات ومستودعات التخزين) كما تفعل معظم الحكومات، أو أن تنشرها في مناطق مفتوحة على النحو المبين أعلاه، أو حتى إخفاء المزيد منها تحت الأرض. إلا أن الحركة تختار عدم القيام بذلك لأن استخدام المنشآت المدنية يعطي قواتها العسكرية درجة من الحماية ويزيد من التكلفة السياسية بالنسبة لإسرائيل حين يُقتل المدنيون ويتم تدمير المساجد أو المستشفيات.

استخدام الأنفاق العسكرية كملاجئ مدنية

اقامت «حماس» نظام انفاق واسع جداً يمتد لعدة كيلومترات بغية حماية قيادتها وأصولها العسكرية، ولتمكين القتال الدفاعي والعمليات الهجومية ضد إسرائيل. وعلى الرغم من أن "الجيش الإسرائيلي" اكتشف اثنين وثلاثين من هذه الأنفاق ودمرها خلال المرحلة البرية من عملية "الجرف الصامد"، لا يزال هناك العديد من الأنفاق والمنشآت تحت الأرض في المناطق التي لم تكن مستهدفة في العملية. ومن المعقول على ما يبدو أن نستنتج أنه يمكن إعادة توجيه جزء من هذا النظام لأغراض أخرى كملاجئ مدنية ومنشآت طبية، لا سيما نظراً إلى أن الكثير من المواد المستخدمة لبناء هذه الأنفاق أرسلت أصلاً إلى غزة لأغراض مدنية وإنسانية. على سبيل المثال، يمكن أن يلجأ بعض المدنيين الفارين أو جميعهم من المناطق الأكثر تضرراً من القتال إلى الأنفاق.

ويقيناً، ستحتاج «حماس» بوضوح إلى بعض الوسائل لتحويل هذه الأنفاق إلى ملاجئ، الأمر الذي لا يبدو وكانه مهمة صعبة.

إرتداء المقاتلين للبزات العسكرية

خلال زمن السلم، يظهر مقاتلو «كتائب عز الدين القسام» – الجناح العسكري لـ «حماس» – مرتدين كل أنواع أزياء التمويه والبزات العسكرية علناً وبفخر، ويعرضون أسلحتهم ومهاراتهم العسكرية. أما في زمن الحرب، فلا يمكن رؤية هذه الأزياء في أي مكان، وحتى انه من الصعب رؤية المقاتلين انفسهم. ويُشار إلى أن هيئة الصحافة الدولية الكبيرة في غزة لم تتمكن خلال الحرب من رصد سوى عدد قليل من المقاتلين. وهؤلاء الرجال عادة ما كانوا يرتدون الملابس المدنية (وحتى انهم ارتدوا أحياناً الملابس النسائية) مع أسلحة مخباة. ومن الواضح أن هذه المنهجية تزيد من الخطر على المدنيين الأبرياء، مما يدفع بالقوات الإسرائيلية إلى اتخاذ قرارات صعبة في خضم القتال: هل يتم إطلاق النار أم لا؟ هل يتم قصف هدف ما أم لا؟ لذا من شان إرتداء مقاتلي «حماس» البزات العسكرية أن يظل من فرص إطلاق قوات "الجيش الإسرائيلي" النار على المدنيين عن طريق الخطأ، وخاصة إذا بقيت الحركة عازمة على القتال في المناطق المدنية المحتلة.

عدم استخدام سيارات الإسعاف والمنشآت الطبية لأغراض عسكرية

أخيراً، بإمكان «حماس» الإمتناع عن نقل العسكريين غير المصابين في سيارات الإسعاف المدنية، وعن استخدام المنشآت الطبية كمراكز للقتال ومواقع لإطلاق الصواريخ. وقد قدمت إسرائيل أدلة مقنعة بالفيديو تشير إلى مثل هذا النشاط الذي يشكل خطراً أعلى بكثير على الطاقم الطبي والمرضى حتى على نطاق صغير.

الخلاصة

يجب عدم التساهل مع «حماس» عندما يتعلق الأمر بحماية أهل غزة من أسوأ ما في القتال. وعند النظر إلى جميع التدابير الواردة أعلاه، فبإمكانها أن تقلل إلى حد كبير من سقوط ضحايا في صفوف المدنيين فضلاً عن الأضرار التي تلحق بالبنية التحتية المدنية. وبالطبع، ستؤدي هذه الإجراءات أيضاً إلى زيادة خسائر «حماس» العسكرية وتدمير البنية التحتية العسكرية الخاصة بها. إلا أن أياً من هذه التدابير لا يتطلب من الحركة إنهاء "المقاومة" او نزع السلاح. كما لا يتطلب أي منها نظام تفتيش دولي. على الرغم من أن ذلك قد يكون مفيداً بهدف التحقق. وهذه هي إجراءات أساسية لا تتطلب من «حماس» أكثر من الاعتراف بالخطر الذي تشكله عملياتها العسكرية على السكان الفلسطينيين. والقبول بدلاً من ذلك ببعض الزيادة في الخسائر البشرية في صفوف مقاتليها.

ومع ذلك، فكما ذُكر سابقاً، هناك فرصة ضئيلة بأن تنفذ الحركة أي من هذه التدابير. فاستخدام المدنيين كدروع بشرية يمكن أن يشكل استراتيجية عسكرية فعالة، وليس هناك حافزاً سياسياً أو عسكرياً حقيقياً لـ «حماس» لكي يدفعها إلى التصرف بصورة مختلفة. وفي الواقع، لن تصب هذه المقترحات في صالح الحركة سياسياً وعسكرياً في ظل المناخ الحالي. فطالما ينظر العالم إلى إسرائيل باعتبارها الآلية الأساسية لسقوط ضحايا من المدنيين، وطالما أن العديد من المدنيين في غزة لا يزالون أكثر اهتماماً بـ "المقاومة" من حرصهم على حياتهم، فليس هناك سبب يدعو «حماس» إلى تغيير الطريقة التي تعتمدها في الحرب.

عن «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى»

تدخّل لحماية الأكراد فقط

جهاد الخازن

الرئيس باراك أوباما يعاني ونحن ندفع الثمن. أعداؤه إما طلاب امبراطورية أميركية (إمبريالية جديدة) تحكم العالم أو محافظون جدد يريدون أن تدمر الولايات المتحدة الشرق الأوسط خدمة لإسرائيل. غالبية في مجلسي الكونغرس ضده، بينها بعض أعضاء حزبه الديموقراطي، وهي غالبية ارجح أن تزيد بعد الانتخابات النصفية في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. ثم هناك الميديا الأميركية التي تؤيد إرهاب إسرائيل والاحتلال والقتل والتدمير.

اقرأ «خيانة أوباما وصمت الجمهوريين» في موقع ليكودي والمقال يبدأ بالكلمات: باراك أوباما تعمّد خسارة الحرب في العراق. هذا الكلام من نوع القول إن حماس قتلت 400 طفل في غزة، والرئيس، أي رئيس، لا يتعمّد خسارة حرب أو سلام لأن الخسارة ستصبح جزءاً من إرثه السياسي المسجّل.

اقرأ أيضاً: كيف يمكن لأي إنسان أن يؤيد أوباما، والمقال يهاجم «اليسار» الأميركي، وهو غير موجود لأن في السياسة الأميركية يميناً ويميناً متطرفاً.

حتى هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية السابقة التي تطمح لخلافة أوباما في البيت الأبيض، انتقدته، وقرأت مقابلة طويلة معها قالت فيها إن عدم التدخل في سورية أدى إلى الوضع الحالي في العراق. وإنها كانت معارضة داخل إدارة أوباما في ولايته الأولى. طبعاً موضوع التدخل في سورية رأي يخطئ ويصيب، ومعارضتها المزعومة لا دليل يؤكدها، ومع ذلك تبقى هيلاري كلينتون الأفضل من غيرها.

هي وحدها الأفضل من الأعضاء الجمهوريين في الكونغرس مجتمعين، فهم قرروا رفع قضية لعزل أوباما، وكأنه مارس الجنس مع متدربة شابة داخل البيت الأبيض.

الجمهوريون وبعض الديموقراطيين يريدون عزله لأنه يحكم عن طريق الأوامر الإدارية أو التنفيذية. هل هذه «تهمة»؟ هو استخدم الأوامر المتاحة له دستورياً لأن الكونغرس عطل كل مشروع له أو اقتراح أو قرار، فالأعضاء يقبلون أن يخرب البلد وأهله، وقد فعلوا مع جورج بوش الابن ورأينا الأزمة المالية والعالمية سنة 2008 التي احتاج أوباما إلى ست سنوات لتجاوز آثارها.

الشعب الأميركي ضد عزل الرئيس في كل استفتاء تابعته حتى الآن. «سي بي أس» وجدت أن 54 في المئة يعارضون وأن 37 في المئة يوافقون. وقبلها «سي أن أن» والنتيجة 57 في المئة يعارضون و41 في المئة يؤيدون. أما شبكة فوكس فسألت هل تجاوز أوباما الحدود في استخدام الأوامر الإدارية، وكان الرد أن 58 في المئة قالوا لا، وأن 37 في المئة قالوا نعم.

تحت ضغط معارضة تخون بلادها قرر باراك أوباما التدخل في العراق، ورأيت أنه يدافع عن الأكراد لا أي طرف آخر، ثم قرأت حديث توم فريدمان الطويل معه وتوقفت عند قوله إن «الأكراد أفضل ما في العراق».

شخصياً أؤيد الأكراد ولي بين قياداتهم أصدقاء أعتز بهم مثل مام جلال طالباني والأخ مسعود بارزاني، والأكراد قلموا ويستحقون التأييد.

وجدت بعد ذلك أنني لست وحدي في رأيي الذي عزّزه كلام الرئيس أوباما، فقد قرأت في الميديا البريطانية والأميركية، ومراكز البحث، التالي:

– التدخل الأميركي يرفع معنويات الأكراد.

– فرنسا قررت إرسال سلاح إلى الأكراد.

– مجلس التحرير في «نيويورك تايمز» يطلب من الولايات المتحدة وتركيا الدفاع عن الأكراد.

– كاميرون متردد، ولكن بريطانيا أرسلت طائرات لرصد القتال.

– الوضع الخاص للأكراد يفسر سبب سرعة الولايات المتحدة (في التدخل).

– مسيحيو العراق يناشدون بريطانيا مساعدتهم ضد داعش.

– الغرب بدأ. أميركا تريد إنقاذ بعض الأقليات وليس المسيحيين.

بكلام آخر، ليس رأيي وحدي أن إدارة أوباما تدخلت تحت الضغط لمساعدة الأكراد، حلفائها الدائمين، وأن الأقليات الأخرى ستترك لمصيرها، وأن التدخل محدود لن ينقذ العراق من مصير أسود، وإنما قد يسهل مهمة الإرهابيين في توسيع سيطرتهم على جزء كبير من العراق وسورية.

عن «الحياة» اللندنية